

Distr.: General  
5 December 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٨ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

## رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثيقة الختامية المعنونة "إعلان طوكيو لعام ٢٠١٧" الصادر عن الجمعية العالمية للمرأة، التي عقدت في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في طوكيو (انظر المرفق).

وقد كانت هذه هي السنة الرابعة التي تُعقد فيها الجمعية العالمية للمرأة. والجمعية هي إحدى الجهود التي تسعى الحكومة اليابانية من خلالها إلى بلوغ "مجتمع تتألق فيه المرأة" باعتباره هدفاً يحظى بأولوية عالية من قبل إدارة السيد آبي. وكان موضوع الجمعية لعام ٢٠١٧ "الجمعية العالمية للمرأة في عالم متغير"، حيث ناقش المشاركون التدابير الكفيلة بتمكين المرأة على نحو فعال واستراتيجي في العالم المعاصر.

وفي هذا العام، اجتمع حوالي ٢ ٤٠٠ مشارك لحضور الجمعية، بما في ذلك ٧٥ من الشخصيات الرائدة من اليابان ومن جميع أنحاء العالم. وقد كان هناك هناك ممثلون لاثنتين وعشرين بلداً وثمانين منظمات دولية تعمل في مجال قضايا المرأة، وبخاصة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكان من بين أولئك المشاركين اثنان من كبار موظفي الأمم المتحدة، هما: براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ولاكشمي بوري، نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، في إطار البند ٢٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) كورو بيسهو

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

### إعلان طوكيو لعام ٢٠١٧ الصادر عن الجمعية العالمية للمرأة: موجز يستند إلى مقترحات من المشاركين في الجمعية

في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تبادل الحكمة المشاركون في الجمعية العالمية للمرأة، الذين اجتمعوا في طوكيو من العالم ومن اليابان، وأجروا مناقشة مثيرة بشأن دور المرأة الفعال في المجتمع. وكان الموضوع الرئيسي لهذا العام هو "الجمعية العالمية للمرأة في عالم متغير". وفي ظل الحالة التي يتغير فيها أسلوب عملنا أو عيشنا إلى حد كبير بسبب العولمة والتقدم التكنولوجي، تركزت المناقشة على الكيفية التي يمكن بها إطلاق قوة المرأة من أجل تحويل العالم إلى مجتمع متنوع وشامل "لا يتخلف فيه أحد عن الركب" بما في ذلك النساء، ورؤية أهداف التنمية المستدامة، وتحقيقا لهذه الغاية، استبانة الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

وناقش المشاركون في الجمعية العالمية للمرأة، على وجه الخصوص، مواضيع من قبيل "الجهد المبذول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تعميم المنظور الجنساني في المؤسسات"، و "تكنولوجيا التحول وتعليم المرأة"، و "كيفية إعادة توزيع العمل غير المدفوع الأجر"، و "المرأة والسلام والأمن - سد الفجوات في السياسات والتنفيذ"، و "المرأة في وسائل الإعلام"، و "مستقبل تمكين المرأة من منظور الشباب"، و "المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرة على الصمود أمام المخاطر الطبيعية"، و "المرأة وريادة الأعمال". وأفضت المناقشة إلى المقترحات المقدمة في إطار الركائز الخمس التالية من أجل تعزيز الدور النشط الذي تؤديه المرأة في عالم متغير.

#### ١ - التوعية من خلال التعليم والتدريب

- مع الالتزام القوي من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات، ينبغي رفع الوعي بأن تعزيز دور المرأة الفعال في الشركات لا يسهم في تحسين حقوق المرأة ورفاهها فحسب، بل أيضا في زيادة الإنتاجية وجعل ثقافة الشركات التنظيمية أكثر قدرة على التكيف؛ وتغيير التحيز اللاشعوري والتقدير الذاتي، بما في ذلك افتقار المرأة للثقة بالنفس. وتحقيقا لتلك الأغراض، ينبغي توفير التدريب اللازم لجميع موظفي الشركة، بدءا بالمديرين.

- بهدف معالجة القوالب النمطية أو التحيز اللاشعوري إزاء الدور الجنساني، ينبغي تغيير التعليم في كل مرحلة تعليمية، بدءا من الكتب المصورة، وكتب المدارس المتوسطة والثانوية، وحتى المواد الدراسية في مجال إدارة الأعمال في الكليات. وفي مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، ينبغي أيضا تدريب الجهات المعنية، مثل الحكومة وأفراد الأسرة والمدارس.

- توفير التعليم ليس لتدريس الاستجابة للتحديات الاجتماعية القائمة فحسب، بل أيضا لمساعدة الطلاب على تحديد التحديات الاجتماعية المستجدة بأنفسهم. وتثقيف الطلاب من أجل القضاء على تحيزهم ضد اختيار مسار علمي، وتشجيع تعلم المرأة ونموضها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

- تغيير عقلية المرأة بشأن ريادة الأعمال عبر الاستفادة من القدوات والمدربين، وزيادة الفرص لتعزيز المهارات الإدارية. وتعليم جيل الشباب بشأن أهمية اكتساب مهارات ريادة الأعمال، بغض النظر عما إذا كانوا يرغبون في إنشاء مشاريع تجارية أو العمل في شركات.
- من خلال الترويج لمبادئ الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر وتخفيضه وإعادة توزيعه، ينبغي تغيير القوالب النمطية للعمل غير المدفوع الأجر بين الرجل والمرأة إضافةً إلى القواعد الاجتماعية ذات الصلة، وتحسين الفجوة بين الجنسين في تحمل تلك الأعمال.
- فيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن، ينبغي تشجيع الحكومات على نشر المعلومات عن خطط العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وما يتصل بها من معايير قانونية واجتماعية، من أجل تعميق فهم شعوبها لهذه الأطر، إضافة إلى وضع إطار زمني للتنفيذ وإعمال المساءلة.

## ٢ - تعزيز مشاركة المرأة على جميع المستويات

- مع التزام كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات، ينبغي ترقية النساء إلى مناصب ذات مسؤوليات أكبر في شركاتهم.
- تيسير حصول المرأة على التمويل لإنشاء أعمال تجارية. وفي هذا الصدد، ينبغي الترحيب بمبادرة تمويل الأعمال الحرة للنساء.
- تعزيز دور المرأة في المجال الأمني وزيادة نسبة الإناث إلى الذكور في الجيش والشرطة في الميدان بهدف حماية المرأة من العنف القائم على نوع الجنس.
- في المجال الإعلامي، ينبغي السعي إلى التنوع وتشجيع مشاركة المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى صنع القرار. ومن هذا المنطلق، ينبغي إبراز أهمية النهوض بـ "إصلاح أساليب العمل" في الشركات الإعلامية، للتصدي لممارسة ساعات العمل الطويلة، وتشجيع الرجال على الاستفادة من الإجازة الوالدية وإجازة الرضاعة لتغيير الكيفية التي يرى بها واضعو المحتوى الإعلامي طريقة العمل.
- بغية الاستفادة من حكمة المرأة في مجال الوقاية من الكوارث والتصدي لها، ينبغي تمكين النساء ممن لديهن معارف غنية بمجتمعاتهن، وتعزيز مشاركتهن والترويج لها لدى الحكومة والبرلمان والوكالات التي تعمل في مجال الكوارث.

## ٣ - جمع البيانات الجنسانية وتحليلها وتبادلها

- تشجيع جميع الشركات، بما فيها تلك العاملة في قطاع الإعلام، على وضع أهداف عديدة محددة بشأن تعزيز التنوع بوصفه مبادرة خاصة بها، وإطلاع الجمهور على ما يحرز من تقدم.
- تعزيز إصلاح أساليب العمل في الشركات بالتزامن مع تغير أدوار الجنسين في الأسرة المعيشية، وتبادل المعلومات عن التقدم والممارسات الجيدة والتحديات في إطار تلك الجهود.

- توقع حدوث تغير جذري في بيئة العمل في المستقبل، ووضع تصور لقدرات المرأة في الشركات، مع الأخذ بتدابير جديدة للتعيين والتقييم بطريقة محايدة جنسانياً، وتبادل الممارسات الجيدة في إطار تلك الجهود. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز نظم التوجيه ومصارف بيانات الموارد البشرية.
- التشجيع على جمع وتحليل البيانات والأدلة لتحديد القيم الاجتماعية والاقتصادية للعمل غير المدفوع الأجر من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص؛ ومن ثم وضع سياسات ترمي إلى تحسين إعادة توزيع العمل غير المدفوع الأجر.
- وفيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي جمع وتبادل سلسلة من البيانات والتحليلات ذات الصلة، فضلاً عن استخدام البيانات الموجودة من أجل تنفيذ خطة العمل.
- في حالات الكوارث الطبيعية، ينبغي جمع وتحليل البيانات الجنسانية بمعايير وأدوات مراعية للمنظور الجنساني، مع ملاحظة أنه ينبغي تقرير تدابير الحد من مخاطر الكوارث، استناداً إلى فهم قدرات المرأة ومكان ضعفها واحتياجاتها، ومن ثم تقاسم تلك التدابير مع أصحاب المصلحة الآخرين لتطبيقها. وينبغي وضع تشريعات وسياسات مراعية للمنظور الجنساني تستند إلى "إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠"، وضمان توافر الميزانية اللازمة، والإبلاغ عن التقدم المحرز.

#### ٤ - العمل بنشاط على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- تعزيز مشاركة المرأة عبر العمل بنشاط على توفير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين مواجهة المرأة للقيود التكنولوجية في البلدان النامية بما في ذلك توفير المحطات المحمولة.
- مع الإشارة إلى أن الثورة الصناعية الرابعة تتيح مشاركة الجميع من خلال الابتكار المفتوح، ينبغي تشجيع النساء على المشاركة في الابتكار مع توجيه رسالة قوية مفادها أن "الابتكار يتيح للمرأة فرصة للتألق".
- تشجيع العمل عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتمتع الرجل والمرأة على حد سواء بالحياة المهنية والأسرية، بما في ذلك العمل المنزلي وتربية الأطفال والرعاية التمرضية.

#### ٥ - تعزيز الشراكة

- بهدف عكس المنظورات المتنوعة مثل تلك الخاصة بجيل الألفية، ودون الاقتصار على المنظور الجنساني في إدارة الشركات، ينبغي تعزيز شبكة تتجاوز إطار الشركة، بالشراكة مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والرائدات في مجال الأعمال.
- الربط بين جهود مختلف الجهات صاحبة المصلحة للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن لبلوغ الحد الأقصى من الفعالية في التنفيذ. وبشكل خاص، ينبغي تحقيق التآزر مع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، التي يتطلب تقريرها أن تصدى الدول الأعضاء لجميع أشكال العنف ضد المرأة، فضلاً عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تشمل تحقيق المساواة بين الجنسين.

- تشجيع إعادة توزيع العمل غير المدفوع الأجر في المجتمع ككل من خلال الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.
- الدعم المتبادل فيما بين رائدات في مجال الأعمال، وتشجيع دعم الرجال ليس فقط لإدراك أهميتهن، بل أيضا لشراء السلع والخدمات التي تنتجها المرأة.
- احترام ودعم روح الشباب المجسدة في عبارة "فلنقم بذلك"، وتعزيز التعلم المتبادل والتعاون بين الكبار والشباب. وتشجيع الشباب على ترجمة خلاصة المناقشات إلى إجراءات ملموسة بروحهم الشابة التي لا تخشى الإخفاق، وقيادة وضع القواعد من أجل المستقبل.
- تشجيع الأجيال القادمة على التجمع ورفع الصوت معا من أجل تغيير عقليات الناس وبيئتهم الاجتماعية. وينبغي، على سبيل المثال، جعل الجمعية العالمية للمرأة إحدى تلك الفرص من خلال نشر مناقشاتها ورسائلها عبر الرسائل النصية وغيرها من أشكال وسائط الإعلام، وكذلك عن طريق المحاضرات في المدارس وتوفير الفرص للشباب للاجتماع بالقنوات المتنوعة في المجتمع، والقيام، من ثم، بعرض النتائج في الجمعية العالمية للمرأة في العام المقبل.
- في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ينبغي تعزيز الشراكة الدولية بين الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات الدولية بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.
- وأعاد المشاركون في الجمعية العالمية للمرأة تأكيد حماسهم لمواصلة تعزيز جهودهم للترويج للدور النشط للمرأة استنادا إلى التوصيات المذكورة أعلاه، مع مراعاة نتائج اجتماعات مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وأهداف التنمية المستدامة، والالتزامات الدولية الأخرى.